على الزمان عارضية كاسمي الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان
اقترنا اذا اريد بالحال او الاستقبال معينا لكن ذلك الدلالة ليس من قبل الوضع
بل هو اشتراط عند الاستعمال وكذا يخرج نحو القتل والضرب فانه وان
وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في بعض الامر لكن الدلالة على الزمان
المعين لا يدل عليه المصدر وضعا ودخل ما خرج من الافعال عن الزمان بحسب
الاستعمال كعسى وفعل التعجب لوضعه في الاصل للدلالة على الزمان وذكر
تعريف الفعل من زيادتي وهذا الفعل الذي تقدم تعريفه من حيث هو
هو ينقسم الى ثلاثة اقسام ماض ومضارع وامر وسيأتي بيان كل في فصل
ثم ماضيه من حيث هو هو باعتبار حروفه الاصول له قسمان ثلاثي ورباعي
لا غير وهذا الحصر استقراء لانهم استقروا جزئيات الفعل الماضي فوجدوا
موجودها لا يخلو اما ان تكون حروفها الاصلية ثلاثة او اربعة وانما
خصصت الماضي بهذا التقسيم دون مطلق الفعل كما فعله الاصل لان المجرد
لا يمكن في المضارع ولتمثيل الرباعي بفعلل وجملة قوله ماضيه له قسمان
خبر الفعل الواقع مبتدأ في صدر البيت الاول وجملة التعريف معترضة
بين المبتدأ والخبر اذا تقرر هذا فاول بالصرف اسم لمعنى سابق و
اصله وول بواوين فقلبت اولاهما همزة وزيدت فيه واوا واخرى و
ادغمت الاولى في الثانية فصار اول وقيل اصله اوأل كافعل — له بيان او ال
قلبت الهمزة واوا وادغمت فيها الاولى وهو وان كان على صيغة افعل
لكنه ليس بصفة بل اسم اي سابق من هذين القسمين هو الثلاثي بضم
المثلثة الاولى نسبة الى ثلاثة على خلاف القياس اذ قياسه ثلاثي
بالفتح لكنه من التغييرات في النسبة هذا ما عليه شروح الشافية لكن
المفهوم من كلام الرضي في بحث العدل من شرح الكافية انه منسوب
الى ثلاث بالضم المعدول عن ثلاثة ثلاثة وذا الثلاثي هو ما كان مركبا
من احرف ثلاثة اصول كبذا والالف للاطلاق وقسمه الثاني
الرباعي بضم الراء نسبة الى اربعة على خلاف القياس ايضا اذ
قياسه

قياسه اربعي وفيه ما مر عن الرضي وهو ما كان مركبا من احرف اربعة اصول
كدحرجا والالف للاطلاق ايضا وسوغ دخول الكاف ارادة اللفظ فهو
اسم او اقامة المقول مقام القول المحذوف وفي ذكر ان اصول حروف الفعل
منحصرة في هذين القسمين اللذين بينهما انفصال حقيقي ولا تكون
اصوله اقل من ثلاثة ولا اكثر من اربعة بشهادة التتبع والاستقراء و
حكمة ذلك الرد المحال ويكفي على الاعتدال لئلا يخرج الخماسي الى الثقل و
الثنائي الى الضعف عما ينصرف اليه من التغييرات لا يقال اصل عه
وقه عي وقي وقد دخلهما التغيير بحذف الاخر للبناء وهما على حرفين
لانا نقول سهل ذلك الرد ان وضعهما في الاصل على ثلاثة احرف تنبيه
الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف
عليه وحرف يكون واسطة بينهما اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والمو
قوف عليه ساكنا اذ الابتداء بالساكن متعذر ونتزاحم الحروف والحركات
عندا لو وقف على المتحرك مستثقل فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما
ففصلوا بينهما لا يقال الحرف المتوسط لا يخلو اما ان يكون متحركا او ساكنا
وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما لانا نقول لما جاز الحركة والسكون
على المتوسط من حيث هو متوسط لم يتحقق التنافي بخلاف المبتدأ به و
الموقوف عليه فانه لم يجز في المبتدأ به الا الحركة وفي الموقوف عليه الا السكون
فلزوم التنافي موجود ثم انهم جوزوا في اصول الاسم ان تكون اربعة
وخمسة للتوسع ولم يجوزوا ان تكون ستة لئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل
كما علمت ان تكون الكلمة على ثلاثة احرف ويبلغ بالزيادة الى ستة
وسبعة في فعل واعلم ان للفعل تقسيما اخر باعتبار تجرده وزيادته
اشرت اليه بقولي لكل نوع منهما اي من الثلاثي والرباعي قسمان لانه
لا يخلو اما ان يكون باقيا على حروفه الاصلية او لا فالاول هو مجرد
عن الزيادة في اصول حروفه كما تقدم من نحو نبذ ودحرج وهو الاصل
سمي بذلك لتجرده عن الزيادة ثم المزيد على اصول حروفه حروفا

Copyright © King Saud University